

تفسير أبي السعود

حيث كانت من الامور الغيبية التي لا يوقف عليها الا من جهة العليم الخبير كان الايمان بها مصداقا لما ذكر في صدر السورة الكريمة من الايمان بالغيب واما الايمان بكتبه تعالى فإشارة الى ما في قوله تعالى يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك هذا هو اللائق بشأن التنزيل والحقيق بمقداره الجليل وقد جوز أن يكون قوله تعالى والمؤمنون معطوفا على الرسول فيوقف عليه والضمير الذي عوض عنه التنوين راجع الى المعطوفين معا كأنه قيل آمن الرسول والمؤمنون بما أنزل اليه من ربه ثم فصل ذلك وقيل كل واحد من الرسول والمؤمنين آمن بما لا يخفى أنه قدم المؤمن به على المعطوف اعتناء بشأنه وايدانا بأصالته عليه السلام في الايمان به ولا يخفى أنه مع خلوه عما في الوجه الاول من كمال اجلال شأنه عليه السلام وتفخيم ايمانه مغل بجزالة النظم الكريم لأنه ان حمل كل من الايمانين على ما يليق بشأنه عليه السلام من حيث الذات ومن حيث التعلق بالتفاصيل استحال اسنادهما الى غيره عليه السلام وضاع التكرير وان حملا على ما يليق بشأن آحاد الأمة كان ذلك حطا لرتبته العلية عليه السلام وأما حملهما على ما يليق بكل واحد ممن نسبإليه من الآحاد ذاتا وتعلقا بأن يحملا بالنسبة إلى الرسول على الإيمان العيان المتعلق بجميع التفاصيل وبالنسبة إلى آحاد الأمة على الإيمان المكتسب من جهته عليه السلام اللائق بحالهم في الإجمال والتفصيل فاعتساف بين ينبغي تنزيهه ساحة التنزيل عن أمثاله وقوله تعالى .

لا نفرق بين أحد من رسله في حيز النصب بقول مقدر على صيغة الجمع رعاية لجانب المعنى منصوب على أنه حال من ضمير آمن أو مرفوع على أنه خبر آخر لكل أي يقولون لا نفرق بينهم بأن نؤمن ببعض منهم ونكفر بآخرين بل نؤمن بصحة رسالة كل واحد منهم قيدوا به إيمانهم تحقيقا للحق وتخطئة لأهل الكتابين حيث أجمعوا على الكفر بالرسول واستقلت اليهود بالكفر بعيسى عليه السلام أيضا على أن مقصودهم الأصلي إبراز إيمانهم بما كفروا به من رسالته عليه السلام لا لإظهار موافقتهم لهم فيما آمنوا به وهذا كما ترى صريح في أن القائلين آحاد المؤمنين خاصة إذ لا يمكن أن يسند إليه عليه السلام أن يقول لا أفرق بين أحد من رسله وهو يريد به إظهار إيمانه برسالة نفسه وتصديقه في دعواها وعدم التعرض لنفي التفريق بين الكتب لاستلزام المذكور أياه وإنما لم يعكس مع تحقق التلازم من الطرفين لما أن الأصلي في تفريق المفرقين هو الرسل وكفرهم بالكتب متفرع على كفرهم بهم وقرئ بالياء على إسناد الفعل إلى كل قرئ لا يفرقون حملا على المعنى كما في قوله تعالى وكل أتوه آخرين فالجمله نفسها حال من الضمير المذكور وقيل خبر ثان لكل كما قيل في القول المقدر فالابد من

اعتبار الكلية بعد النفي دون العكس إذ المراد شمول النفي لا نفي الشمول والكلام في همزة
أحد وفي دخول بين عليه قد مر تفصيله عند قوله تعالى لا نفرق بين أحد منهم وفيه من
الدلالة صريحا على تحقق عدم التفريق بين كل فرد فرد منهم وبين من عداه كائنا من كان ما
ليس في ان يقال لا نفرق بين رسله وإيثار إظهار الرسل على الإضمار الواقع مثله في قوله
تعالى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم إما للاحتراز عن توهم اندراج
الملائكة في الحكم أو للإشعار بعلّة عدم التفريق أو للإيماء إلى عنوانه لأن المعتبر عدم
التفريق من حيث الرسالة دون سائر الحثيات الخاصة .
وقالوا عطف على آمن وصيغة الجمع باعتبار جانب المعنى وهو حكاية لامثالهم بالأوامر
إثر حكاية